

ما ينشر في هذه الصفحة لا يعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

# التفاؤل الحذر بين التحديات والتهديدات

د. حسن أحمد حسن

من العمل الجاد والمسؤول والهادف في ظروف أقل ما يقال عنها إنها معقدة وغير ملائمة. فلسطين: تنصل العدو الإسرائيلي من كل تعهداته التي قطعها أو قد يقطعها تجاه حقوق الشعب الفلسطيني تحوّل التحدي القائم إلى تهديد وجودي، فضلاً عن التحديات الجوهرية والكبيرة الأخرى، فمفرزات اتفاق أوسلو وما أعقبه من تفاهات بلخصها التنسيق الأمني المشترك بين السلطة الفلسطينية والعدو الغاصب، وهذا بحد ذاته يشكل تحدياً حقيقياً يواجهه المقاومة الفلسطينية، فضلاً عن واقع التشظي القائم في الداخل الفلسطيني بين

المفروضة على الدولة السورية منذ آذار ٢٠١١ تزيد من خطورة التحديات القائمة كما ونوعاً، حيث التحدي الأكبر ماثلاً بالاحتلالين الأمريكي والتركي إضافة إلى التحدي الذي تشكله النزعة الانفصالية لدى قسد المدعومة أميركياً، وتحدي ببقايا الإرهاب التكفيري المسلح سواء أكان قاعدي التوجه «داعش وجهة النصر» أم ذا مرجعية جهادية محقونة بجنات الإخوان المسلمين الإرهابية التي تمّ تجميعها في إدلب وغيرها من جغرافيا سورية محتلة والكلمة العليا فيها للأتراك، وما يزيد معاناة السوريين جميعاً وجود معظم الثروات السورية «النفط -



الغاز - الحبوب» الخا خارج سيطرة الدولة، وهناك تحدي إعادة الإعمار وعودة اللاجئين، وزيادة وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف البنية التحتية «مطارات وموانئ» إضافة إلى مواقع أخرى عسكرية ومدنية»، وكلّ تحد من التحديات المذكورة يحمل في طياته إمكانية التحوّل إلى فرصة أو خطر بأنّ معاً، وتحصين الأمن الوطني السوري مرهون بشق الطريق باتجاه الفرص، وقطعها أمام الأخطار والتهديدات، وهذا يتطلب الكثير من الجهد والإمكانات التي لن يكون تأمينها سهل المنال.

لبنان: خصوصية الوضع اللبناني تزيد من صعوبة التحديات القائمة وتعقيدها، فلبنان الذي كان يعتمد على قاعدة «قوة لبنان في ضعفه» هو اليوم أمام مقاربة أخرى، فقد تبيّنت مقاومته، أنّ قوته في ثلاثيته الذهبية «المقاومة والشعب والجيش»، ولكن هذه الثلاثية لا تروق لمن لا يريد الخير للبنان واللبنانيين، وهذا يفسّر الاستعصاء المزمّن في غالبية مفاصل السياسة الداخلية التي تعاني بالأساس من تداعيات تعدّد المؤثرات الخارجية، واستباحة الساحة الداخلية لنشاط العديد من أجهزة الاستخبارات الأجنبية، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية الحادة وتدني سعر صرف الليرة اللبنانية، وتأثر بقية جوانب الحياة اليومية بهذا الوضع المعقد سياسياً واقتصادياً، ويبقى التحديّ الأكبر استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من أرضه، والأطماع اللامحدودة في ثرواته، ومصادرة قراره السيادي المستقل، وعلى الرغم من تآكل قوة الردع الإسرائيلي تجاه لبنان بفضل قوة المقاومة وجهوزيتها الدائمة، إلا أنّ مجموع التحديات المذكورة يتطلب المزيد

تعيش المنطقة تناقضات وتحديات متعدّدة ومركبة تلزم كلّ عاقل على أخذها بالحسبان وإبقائها على طاولة التشريح في أية قراءة استشرافية للمستقبل القريب منه والمتوسط كحدّ أدنى، فوضع تلك التحديات على الرف يعني الفرق في عسل قد يكون غير صافٍ ولا تحمد عقباه، وهذا لا يقلل قط من عظمتها ما تمّ إنجازها حتى تاريخه، إلا أنّ هذه الإنجازات على أهميتها لا تلغي وجود تحديات نوعية تتطلب التعامل معها بكثير من الجدية والمسؤولية لتحويل ما أمكن منها إلى فرص قابلة للبناء عليها والاستثمار بها، وإنّ تعذّر ذلك فمن المهمّ الوقوف بصدق وشفافية أمام الذات والعمل بكلّ السبل لضمان عدم تحوّلها إلى أخطار وتهديدات.

الميزة الأهمّ التي تزيد خطورة التحديات القائمة أنها متعدّدة المستويات وتتوزع على دوائر متداخلة، بل متشابكة في المدخلات والمخرجات، ويمكن التمييز بين ثلاث دوائر أساسية: داخلية وإقليمية ودولية، وسيتمّ تخصيص هذه الدراسة للدائرة الداخلية التي تمسّ بشكل مباشر هذا الطرف أو ذلك من أطراف المقاومة دون غيره: إيران - العراق - سورية - لبنان - فلسطين - اليمن، ويمكن باختصار شديد الإشارة إلى أهمّ تلك التحديات بما يلي:

- في إيران: تزداد خطورة التدخل الصهيوني أميركي لتوتير الأوضاع مع كلّ من أفغانستان وأذربيجان، فضلاً عن استمرار الحصار والعقوبات الأميركية التي لم تنجح عبر عقود في كبح جماح التقدم الإيراني، إضافة إلى استمرار الاشتغال على الداخل الإيراني والنفخ في القربة الموقوبة لتأجيج الشارع، وزيادة زخم تجنيد العملاء والمأجورين، وما قد يسببه أولئك من ألم وأوجاع بشكل مباشر أو غير مباشر، وعلى الرغم من القفزة النوعية التي حققتها إيران في مجال الصناعات العسكرية الثقيلة واكتفائها الذاتي من كلّ ما له علاقة بالأسلحة والذخيرة، إلا أنّ تحدي المواجهة المفتوحة مع الكيان الإسرائيلي المدعوم من واشنطن وحلفائها يبقى أبرز التحديات التي تواجه الأمن القومي الإيراني.

- في العراق: استمرار الوجود العسكري الأميركي الداعم لبقايا تنظيم داعش والاستعصاء بها ضدّ العراق وسورية بأنّ معاً، ومحاولة التدخل الاستفزازي في الشؤون الداخلية للعراق تحت عناوين كاذبة وبنرائع واهية، وتشجيع حكومة كردستان على تحويل جزء من الجغرافيا العراقية إلى أوكار للموساد الصهيوني للتجسس والتأمر على العراق وغيره، واعتماده منطلقاً لعدد من العمليات التخريبية التي تستهدف إيران، فضلاً عن أنّ استمرار الواقع القائم لا يخلو من أخطار انفصالية وتقسيمية تستهدف بنية الدولة العراقية بأكملها.

- في سورية: تداعيات الحرب المركبة لا يمكن للتاريخ أن يعيد نفسه كيفما كان، يمكن للبعض استعادة تاريخه، عندما يتمسك بأفكاره نفسها، ويعتقد أنه قادر على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

عام ٢٠١٥، عند اغتيال رفيق الحريري، هبّ كل أعداء المقاومة في لبنان والخارج لمحاصرتها وتحميلها المسؤولية، وإطلاق برنامج عزلها سياسياً وطاقياً واجتماعياً، بالتزامن مع ارتفاع مستوى الحصار الأميركي والغربي والدولية المعادية، وصولاً إلى محاولة القضاء عليها في حرب تموز ٢٠٠٦. خلال عام ونيّف، تصرّفت المقاومة بهدوء، وتعاملت مع الواقع الجديدة بحكمة، وخاضت التواصل السياسي ثم التحالف الانتخابي لمنع الانفجار الأهلي، وعندما شعرت بأنّ هناك من يخطط لعزل قوة شعبية كبيرة كالتيار الوطني الحر بقيادة العماد ميشال عون، بادرت إلى مدّ اليد، وتوصّلت معه إلى تفاهم أفضل غالبية أهداف الفريق الآخر، ولم تكتف المقاومة بالورقة فقط، بل انطلقت في برنامج كان عنوانه مساعدة المسيحيين على استعادة حقوق ضاعت منهم بسبب غياب قيادات الجبهة اللبنانية من جهة، والسياسات التي اتبعتها الفريق السياسي الحاكم طيلة ١٥ سنة.

أول ما قامت به كان في إبلاغ الأقربين والأبعدين بأنّ التيار الوطني الحر جزء حقيقي من المشهد السياسي في لبنان فخاضت معارك دخوله إلى الحكومة بقوة، وعندما وقعت أحداث السابع من أيار ٢٠٠٨، لم تصرف كمن

# ماذا تغير خارجياً وداخلياً حتى انقلب اللقاء الديمقراطي؟

ناصر قنديل

لا يمكن اعتبار موقف اللقاء الديمقراطي بالانضمام إلى مؤيدي ترشيح الوزير جهاد أزغور، أمراً عادياً يكفي لتفسيره القبول بالسعي للتوافق، أو أن اللقاء كان سابقاً بطرح اسمه، فنحن على أبواب جلسة انتخابية سيتم خلالها التصويت على انتخاب رئيس



جمهورية وهناك مرشح اسمه الوزير السابق سليمان فرنجية، ومرشح اسمه الوزير السابق جهاد أزغور، ودعوة التوافق لا تستقيم مع خيار التصويت لأحدهما، طالما أن التصويت ليس مشروطاً بنتيجة الحوار، لأن قرار التصويت يعني أن المطلوب هو الحوار على خلفية الإخلال بموازين القوى نيابياً، عبر توفير ما يكفي من الأصوات لجعل ترشيح الوزير جهاد أزغور ضمن خط بياني تصاعدي، أي ربط الحوار بنتيجة قرار التصويت بدلاً من ربط التصويت بنتيجة الحوار.

لا يمكن أيضاً الفصل بين الخيار المستحدّ عند اللقاء الديمقراطي منذ مغادرته خيار التصويت لصالح المرشح ميشال معوض، وبين تغيير ليس خافياً في الموقف الفرنسي والموقف السعودي بتفاهم واضح مع الموقف الأميركي، الذي يحلّ وزير خارجيته أنتوني بلينكن ضيفاً على السعودية، ويرسم مع قيادتها صورة تفاهات وتسويات، تطال الكثير من عناصر مشهد المنطقة، تحقق عبره السعودية، العديد من المكاسب لصالح تموضع أميركي فرنسي إلى جانب خياراتها، واقتراب من صيغ وسطية في خيارات أخرى، فيما يبدو أن واشنطن المهمة أكثر بتوفير شبكة أمان أقوى لصالح «إسرائيل»، وضعت يدها على إدارة الملف الرئاسي في لبنان، على قاعدة التخلي عن ترشيح قائد الجيش والسير بترشيح جهاد أزغور، بهدف إقامة توازن بوجه المقاومة، كحد أعلى، أو إقامة توازن الاستعصاء الرئاسي كحد أدنى، ريثما يتمّ التوصل إلى تسوية ترسم قواعد الاشتباك المتصلة بمستقبل الصراع مع كيان الاحتلال.

الواضح أن اللقاء الديمقراطي قرّر أنّ يلعب دور بيضة القبان بطريقة مختلفة هذه المرة، وبدلاً من أن يكون بيضة القبان التي تعكس نتائج التوافقات، فتشكل ضمانة صيغة رابع وتحوّل دون صيغة رابع وخاسر، قرّر أن يكون بيضة القبان في نقل ترشيح أزغور من توازن الاستعصاء الذي يفرض فتح باب الحوار، إلى خيار قابل لإنتاج صيغة رابع وخاسر، لفرض الحوار تحت تهديد موازين قوى جديدة تفتح أمام أزغور طريق الوصول إلى بعيدا كفضية تملك هذه المرة فرصاً مختلفة.

ثنائي حزب الله وحركة أمل ومؤيدي ترشيح الوزير فرنجية، يدركون حجم التحول، وهم يدرسون كل الخيارات، ومنها خيار عدم فتح الباب لتفاوض المكاسرة، ووضع الذين يتحدثون عن حوار تحت النار أمام أصعب الاحتمالات، خصوصاً اللقاء الديمقراطي والتيار الوطني الحر، وقد صار واضحاً أنّ خيار أزغور لم يكن خياراً محلياً، وأن إجازته الفريدة من مسؤوليته في صندوق النقد الدولي تمّت بطلب أميركي كاستثناء غير مسبوق في عمل الصندوق، وأصعب الاحتمالات ليس تعطيل النصاب، بل فتح طريق الفوز أمام جهاد أزغور، ليتمكّن حلف القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر والحزب التقدمي الاشتراكي وقوى التغيير، مسؤولية إدارة شؤون البلاد، من إعادة الدوائج، إلى ضمان سعر صرف الليرة، إلى إعادة النازحين، أما المقاومة فهي ليست قلقة على سلاحها ولا تريد رئيساً يحميها، ومن يرغب بطعناتها في ظهرها فليجرب حظّه إن كانت لديه القدرة، فليذهبوا لدعواتهم لحوار المكاسرة إلى وجهة أخرى، وليحكموا وحدهم، ويقولوا لناسهم عن كيفية مكافحة الفساد ومن هي المنظومة الحاكمة ومن منهم ثائر وعلى من، ومن منهم إصلاحية وبوجه من؟

من الخيارات التي تدرس أيضاً تعطيل نصاب الدورة الثانية، خصوصاً إذا بقيت الأصوات التي تم تجميعها لصالح أزغور تحت سقف مقبول، يتيح للوسيط الفرنسي ومبعوثي بركري القول إن البلد لا يزال في الاستعصاء وإن لا حل إلا بالحوار.

# من هو المجنون الذي يعمل على عزل المقاومة؟

إبراهيم الأمين

التي حرمت فريقها السياسي مقاعد كثيرة في بيروت والجنوب والبقاع وحتى الشمال. لم تقف المقاومة عند هذا الحد، بل ذهبت حيث لها نفوذ في المنطقة، فاتحة الأبواب أمام



عشرات المواقع والوظائف، وقبلت تحمّل اللوم من كل من يريدون منها أن تكون رأس حربة في مشروع إسقاط هذا النظام، وعندما اندلع حراك ١٧ تشرين، لم يقف غير السيد حسن نصرالله دور إضافي للتيار الوطني الحر على الساحة العربية، وألزمت نفسها عدم التواصل مع شخصيات ومجموعات وقوى مسيحية كتي لا يفضّب التيار، وحتى داخل الحزب نفسه، لطالما مارس السيد حسن، شخصياً، الضغوط لوقف النقاش النقدي حول التيار وسياساته، والمقاومة تعرف وتثق بأن الوضع في لبنان ليس في خير، وأن طبيعة النظام القائم

يقود انقلاباً للسيطرة على السلطة، بل تبيّنت القواعد، وعادت إلى موقعها وحجمها المنصوص عليه في قواعد التمثيل، لكنها فرضت حصانة فعلية على تمثيل التيار الوطني الحر، واختلفت مع الأقربين والأبعدين لحفظ تمثيل التيار في حقائق أساسية داخل الحكومات.

بعد اندلاع الأزمة السورية، تصرّفت المقاومة من موقع المعني بحفظ الوجود المسيحي في المنطقة، وساعدت إلى أبعد الحدود في منع عملية تهجير واسعة كان يعدّ لها الآخرون، وعندما دنت ساعة الانتخابات الرئاسية، وقفت وحدها، وواجهت الجميع داخلياً، من الحليف الأقرب نبيه بري إلى حلفاء الأمر الواقع من سعد الحريري ووليد جنبلاط، وواجهت غلوّ أعداء التيار بين المسيحيين، وعندما اجتمع كل هؤلاء، وإلى جانبهم السعودية وفرنسا والولايات المتحدة لمنع وصول العماد عون، أقلت المقاومة الأبواب كافة، وقالت كلمة واحدة: ميشال عون أو لا أحد!

مضت السنوات، وامتنعت المقاومة، داخل أطرها وفي بيئتها، عن أي نقاش حول آلية عمل فريق الرئيس عون في الدولة، واستسلمت لرغبته في تعيينات جوهرية، من قيادة الجيش إلى رئاسة مجلس القضاء الأعلى إلى التجديد لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وصولاً إلى

بكل خصومه الذين قاتلوه ولم يقفوا يوماً إلى جانبه، من القوات اللبنانية إلى الكتائب وجماعات السفارة الأميركية ورجال السفارة السعودية وحاضني «ثوار ١٧ تشرين» وبعض مثليهم من النواب؛ وما هو السحر الذي أضاف على هؤلاء، وليد جنبلاط، ومن يعتقدون أنهم ورثة آل الحريري بين السنة؟ وما الذي جعل كل هؤلاء يقفون اليوم في جبهة واحدة يخوضون معركة واحدة، عنوانها إسقاط سليمان فرنجية، لكن هدفها هو نفسه: عزل المقاومة؟!

ما يحصل هذه الأيام لم يعد بالإمكان صرفه في سوق المناكفات البنائية التقليدية، بل يلامس حدود المؤامرة الفعلية التي يشارك فيها كل شياطين الأرض في لبنان وخارجه، سياسياً ودبلوماسياً وأمنياً ومالياً وإعلامياً ودينياً، ولم يعد يجد هؤلاء من عدو لهم سوى المقاومة، وهم يفترضون أن بالإمكان القيام بما يقود إلى عزلها ومحاصرتها وإضعافها تمهيداً لضربها.

مجنون من لم يراجع نفسه جيداً، وانتحاري من يتوهّم نفسه في موقع تغيير المعادلات الصلبة القائمة، انها ساعة الحقيقة التي تخص الجميع، داعمين وناخبين ومرشحين، أما من يريد العودة بالتاريخ إلى ما سبق، فيمكن التوضيح ببساطة أن هناك مسؤولية أساسية تقع على عاتق شخصين: الأول، جبران باسيل وهو اليوم في موقع مماثل لموقع وليد جنبلاط في ٥ أيار ٢٠٠٨، عندما قال لاحقاً أنه تحمس وأخطأ والثاني هو جهاد أزغور، الذي تحوّل إلى فؤاد سنينورة ثان، وقبل بأن يكون قبيل الانفجار!

هو السحر الذي أعاد جمع التيار الوطني الحر